

صعود الاستثمارات الوهمية

تؤدي الشركات الوهمية التي يتم إنشاؤها في الملاذات الضريبية إلى تقويض عملية تحصيل الضرائب في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
يانيك دامغارد، وتوماس إلكير، ونيلز جوهانسن

وفقا

للإحصاءات الرسمية، تتلقى لكسمبرغ، البلد الذي يبلغ عدد سكانه ٦٠٠ ألف نسمة، استثمارات أجنبية مباشرة تعادل ما تتلقاه الولايات المتحدة وتتجاوز بكثير ما تتلقاه الصين من هذه الاستثمارات. والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبلغ قيمتها ٤ تريليونات دولار في لكسمبرغ تعني أن نصيب الفرد من هذه الاستثمارات ٦,٦ مليون دولار. ومن المؤكد أن وجود استثمارات أجنبية مباشرة بهذا الحجم لا يعكس حجم الاستثمارات التقليدية في اقتصاد لكسمبرغ الصغير للغاية. فهل هناك خطأ في الإحصاءات الرسمية أم أن هناك شيئا آخر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار؟

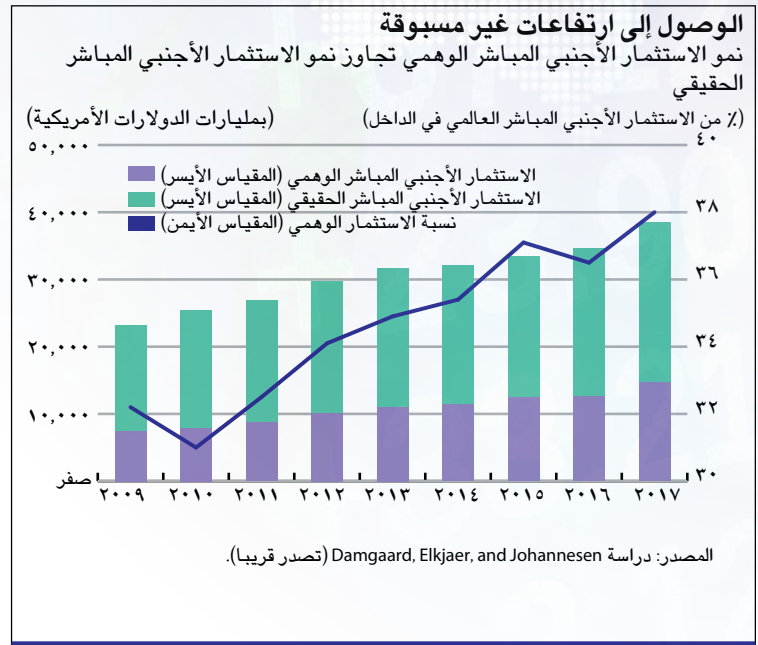
«أيرلندي مزدوج مع شطيرة هولندية»

هناك حاجة لبيانات أفضل لمعرفة المكان الذي توجه إليه مبالغ قيمتها ٤٠ تريليون دولار في صورة استثمارات أجنبية مباشرة في جميع أنحاء العالم ومن الذي يقوم بذلك ولماذا. وعن طريق الجمع بين البيانات التفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والتغطية العالمية للمسح المنسق للاستثمار المباشر الذي أعده صندوق النقد الدولي، تقوم دراسة جديدة (Damgaard Elkjaer, and Johannesen) تصدر قريبا) بإنشاء شبكة عالمية تحدد جميع علاقات الاستثمار الثنائية — مع الفصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي.

ومن المثير للاهتمام أن عددا قليلا من الملاذات الضريبية المعروفة يتلقى الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوهمية في العالم. وتتلقى لكسمبرغ وهولندا ما يقرب من نصف هذه الاستثمارات. وعند إضافة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وجزر فيرجن البريطانية، وبرمودا، وسنغافورة، وجزر كايمان، وسويسرا، وأيرلندا، وموريشيوس إلى القائمة، نجد أن هذه الاقتصادات العشرة تتلقى أكثر من ٨٥٪ من جميع الاستثمارات الوهمية. لماذا وكيف يجذب هذا العدد القليل من الملاذات الضريبية قدرا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوهمية؟ في بعض الحالات، تكون هناك استراتيجية مدروسة على مستوى السياسات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم مزايا مربحة — مثل جعل معدلات ضريبة الشركات الفعلية منخفضة للغاية أو صفرية. وحتى إذا كانت الشركات الوهمية بلا موظفين أو يعمل فيها عدد قليل من الموظفين في الاقتصاد المضيف ولا تدفع ضرائب الشركات، فإنها لا تزال تسهم في الاقتصاد المحلي من خلال شراء المشورة الضريبية، والخدمات الحاسوبية وغيرها من الخدمات المالية، وكذلك من خلال دفع رسوم التسجيل والتأسيس. وبالنسبة للملاذات الضريبية في منطقة الكاريبي، تشكل هذه الخدمات النسبة الرئيسية في إجمالي الناتج المحلي، إلى جانب السياحة.

وفي أيرلندا، تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات إلى حد كبير من ٥٠٪ في ثمانينات القرن العشرين إلى ١٢,٥٪ في الوقت الحالي. وإلى جانب ذلك، تستفيد بعض الشركات متعددة الجنسيات من الثغرات التي تشوب القانون الأيرلندي عن طريق استخدام أساليب الهندسة الضريبية الحديثة ذات الأسماء الرمزية المبتكرة مثل «أيرلندي مزدوج مع شطيرة هولندية»، وهو أسلوب ينطوي على تحويل الأرباح بين شركات تابعة في أيرلندا وهولندا لها ملاذات ضريبية في منطقة الكاريبي باعتبارها المقصد النهائي المعتاد. وينتج عن استخدام هذه الأساليب فرض معدلات ضريبية أقل أو تجنب الضرائب تماما. ورغم التخفيضات الضريبية، ارتفعت إيرادات أيرلندا من ضرائب الشركات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نظرا للنمو الكبير في الوعاء الضريبي، وهو ما يرجع في جانب كبير منه إلى التدفقات الوافدة الضخمة من الاستثمار الأجنبي. وقد تكون هذه الاستراتيجية مفيدة لأيرلندا، لكنها تؤدي إلى تآكل الأوعية الضريبية في اقتصادات أخرى. وقد انخفض المتوسط العالمي لمعدلات الضريبة على الشركات من ٤٠٪

وغالبا ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محركا مهما للتكامل الاقتصادي الدولي الحقيقي، إذ يؤدي إلى تحفيز النمو وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية من خلال انتقال رؤوس الأموال والمهارات والتكنولوجيا. لذلك، يضع العديد من البلدان سياسات لجذب المزيد من هذا الاستثمار. لكن ليس كل استثمار أجنبي مباشر يجلب رأس المال اللازم لزيادة الإنتاجية. ففي الواقع العملي، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمارات المالية العابرة للحدود بين الشركات التي تنتمي إلى نفس المجموعة متعددة الجنسيات، والكثير من هذه الاستثمارات وهمي بطبيعته — فهي استثمارات تنتقل عبر شركات وهمية. ولا تقوم هذه الشركات الوهمية، التي يطلق عليها أيضا الكيانات ذات الغرض الخاص، بأي أنشطة تجارية حقيقية، بل تقوم بأنشطة الشركات القابضة، أو بتقديم تمويل داخلي، أو بإدارة أصول غير ملموسة — غالبا بهدف تقليل الفاتورة الضريبية العالمية للشركات متعددة الجنسيات. وتؤدي هذه الهندسة المالية والضريبية إلى عدم وضوح إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي وصعوبة فهم التكامل الاقتصادي الحقيقي.



عدد قليل من الملاذات الضريبية المعروفة يتلقى الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوهمية في العالم

والاستثمار الأجنبي المباشر في الملاذات الضريبية. ومن الحالات البارزة في هذا الصدد نمو إجمالي الناتج المحلي في أيرلندا بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠١٥ بعد قيام بعض الشركات متعددة الجنسيات بنقل حقوق الملكية الفكرية إلى أيرلندا، ووضعها لكسمبرغ كواحدة من أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وللحصول على بيانات أفضل عن عالم معولم، يتعين تعديل الإحصاءات الاقتصادية أيضاً.

والشبكة العالمية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر ذات فائدة في تحديد الاقتصادات التي تتلقى الاستثمارات الوهمية والأطراف المقابلة لهذه الاقتصادات، كما أنها تتيح فهماً أوضح لأنماط العولمة. وتوفر هذه البيانات رؤية أعمق للمحللين كما يمكن أن يسترشد بها صناع السياسات في سعيهم نحو التصدي للمنافسة الضريبية الدولية.

ولقي جدول أعمال الضرائب قبولاً بين اقتصادات مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة. وتعد مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح ومبادرة معيار الإبلاغ المشترك مثالين على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة مواطن الضعف التي تشوب تصميم الضرائب منذ قرن من الزمان، غير أن قضايا المنافسة الضريبية وحقوق البلدان في فرض الضرائب لا تزال دون معالجة إلى حد كبير. لكن على ما يبدو أن هذا الأمر يتغير الآن مع ظهور اتفاق واسع النطاق حول الحاجة إلى إصلاحات كبيرة. وفي واقع الأمر، طرح صندوق النقد الدولي هذا العام بدائل مختلفة لهيكل ضريبي دولي منقح، يشمل الحد الأدنى للضرائب وقصر الحق في فرض الضرائب على اقتصادات المقصد. وبغض النظر عن السبيل الذي يختاره صناع السياسات، هناك حقيقة تظل واضحة، وهي أن التعاون الدولي هو العنصر الأساسي للتعامل مع الضرائب في البيئة الاقتصادية المعولمة اليوم. ^{FD}

يعمل **يانيك دامغارد** حالياً مستشاراً للمدير التنفيذي في مكتب المدير التنفيذي لمنطقة الشمال الأوروبي وبحر البلطيق بصندوق النقد الدولي. وقد تم إجراء معظم هذا البحث أثناء عمله السابق كإقتصادي أول في البنك الوطني الدانمركي. **توماس إلكير** هو إقتصادي أول في إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي، و**نيلز جوهانسن** هو أستاذ الاقتصاد في مركز السلوك الاقتصادي وعدم المساواة في جامعة كوبنهاجن.

تعبير الآراء الواردة في هذا المقال عن وجهات نظر المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة آراء المؤسسات التي ينتمون إليها.

المراجع:

Damgaard, Jannick, Thomas Elkjaer, and Niels Johannesen. Forthcoming. "What Is Real and What Is Not in the Global FDI Network?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2018. "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." *IMF Economic Review* 66 (1): 189–222.

في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢٥٪ في عام ٢٠١٧، مما يشير إلى الدخل في سباق نحو القاع وإلى أن هناك حاجة إلى تنسيق دولي.

وعلى الصعيد العالمي، تبلغ الاستثمارات الوهمية مستوى مذهلاً قدره ١٥ تريليون دولار، أو ما يعادل مجموع إجمالي الناتج المحلي السنوي للعالمين الاقتصاديين – الصين وألمانيا. ورغم المساعي الدولية التي تهدف إلى الحد من التحايل الضريبي — وأبرزها مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي أطلقتها مجموعة العشرين والتبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المصرفية في إطار مبادرة معيار الإبلاغ المشترك — يستمر ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي، متجاوزاً نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي. فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي من نحو ٣٠٪ إلى نحو ٤٠٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال أقل من عقد من الزمان (انظر الرسم البياني). ويقتصر هذا النمو على الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقاً لما ورد في دراسة (Lane and Milesi-Ferretti (2018)، ارتفعت مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة أسرع مقارنة بإجمالي الناتج المحلي العالمي منذ الأزمة المالية العالمية، في حين لم يحدث ذلك بالنسبة لمراكز استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى عبر الحدود.

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي يتلقاه في الأساس عدد قليل من الملاذات الضريبية، فإن جميع الاقتصادات تقريباً — المتقدمة، والأسواق الصاعدة، ومنخفضة الدخل، والنامية — تكون عرضة لهذه الظاهرة. فمعظم الاقتصادات تستثمر بكثافة في الشركات الوهمية في الخارج وتتلقى استثمارات كبيرة من هذه الكيانات، حيث تتجاوز متوسطات هذه الاستثمارات عبر كل مجموعات الدخل ٢٥٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن أن تشير الاستثمارات في الشركات الوهمية الأجنبية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة للسيطرة المحلية تقوم بممارسات التحايل الضريبي. وبالمثل، تشير الاستثمارات التي يتم تلقيها من الشركات الوهمية الأجنبية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة للسيطرة الخارجية تسعى إلى تجنب دفع الضرائب في الاقتصاد المضيف. ومن غير المستغرب أن تعرض اقتصاد ما للاستثمار الأجنبي المباشر الوهمي يزداد مع ارتفاع معدل ضريبة الشركات.

بيانات أفضل من أجل سياسات أفضل

تؤدي العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ففي الوقت الحالي، يمكن لأي شركة متعددة الجنسيات الاستفادة من الهندسة المالية في تحويل مبالغ مالية كبيرة في جميع أنحاء العالم، أو نقل أصول غير ملموسة عالية الربحية بسهولة، أو بيع خدمات رقمية من الملاذات الضريبية دون أن يكون للشركة وجود مادي فيها. ويمكن أن تؤثر هذه الظواهر بشكل كبير على الإحصاءات الاقتصادية الكلية التقليدية — حيث تؤدي على سبيل المثال إلى تضخيم أرقام إجمالي الناتج المحلي